تقديم البيانات الضرورية دخولا الى الاستنتاجات المنطقية القائمة على اساسها، وعلى الالتزام السياسي الذي لا يشكل قيدا اضافيا للبحث نتيجة انطلاقه من قناعات مسبقة بقدر ما يشكل البحث اغناءا وتعميقا وترسيخا لهذا الالتزام . ليست هذه الدراسة مثالا على الاكاديمية الشكلية الميتة . انها محاولة لشحذ السلاح النظري للنضال الوطني الفلسطيني (ولعل هذا هو السبب في ان السلطات الاسرائيلية سارعت الى وضعها في قائمة المطبوعات المحظورة) .

ولانها كذلك ، ولانها « لا تدعي لها موقعا خاصا » ـ على حد تعبير الكاتب ، فاننا نورد هنا مجموعة من الملاحظات الاولية والمتفاوتة الاهمية :

١ ـ ان طريقة احتساب « الحد الادنى المتوقع لعدد السكان » (ص ٣٠) ليست دقيقة . فمن الواضح في هذه الطريقة انها تتناول فقط الزيادة البسيطة في عدد السكان ، وذلك عوضا عن الزيادة المركبة ـ وهي الاصح . وهكذا مثلا فانه بدلا من الرقم المستخرج والبالغ ٤١٣٤٦٤ فان الرقم الصحيح هو ٤٣٢٣٤٨ محسوبا حسب المعادلة التالية :

الحد الادنى لعدد السكان المتوقع سنة ١٩٦٧ = عدد السكان سنة ١٩٥٣ × (١ + الزيادة السنوية الصافية معبرا عنها بالنسبة المئوية) ١٤ = ٣٠٦٢٧٠ (١ + ٠٫٠٢٥) ١٤ = ٤٣٢٧٤٨ .

(وعلى كل حال ، من الواضح ان هذه الملاحظة ليست اساسية كونها لا تؤثر في الاستنتاجات الرئيسية التي توصل اليها الكاتب) .

٢ ـ بصدد الانتاج القومي : رغم وفرة البيانات المتعلقة بالانتاج القومي والدقة في تحليل دلالاتها ـ دون الوقوع في ما يمكن تسميته عمى الارقام ـ الا ان هذه البيانات والتحليلات لم تشتمل على جانب اساسي ، وهو مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي في الفترة موضع البحث . كان ينبغي ان يشتمل الكتاب على جدول واحد على الاقل يوضح تطور مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة من زراعة وصناعة خاصة ، ومن كهرباء وماء وبناء ومال وتجارة وخدمات اخرى . ويمكن في هذا المجال المقارنة بين مساهمة هذه القطاعات ومساهمة عوائد عوامل الانتاج من الخارج . كما يمكن ان يشتمل الجدول على النسب المئوية لمساهمة تلك القطاعات على امتداد الفترة ١٧ ـ ١٩٧٥ . وكان ينبغي تحليل دلالات هذا الجدول : ما هي القطاعات التي ازدادت مساهمتها وما هي القطاعات التي نقصت مساهمتها؟ لماذا ؟ ماذا يعني ذلك من حيث التوازن (او بالاحرى مفاقمة الاختلال في التوازن) بين تلك القطاعات ؟ ثم اليس وجود هذا الاختلال هو الوجه المكمل للتوازن الاضافي الذي حققه الاقتصاد الاسرائيلي ؟ وماذا يعني ذلك الاختلال من حيث اثره في حركة اليد العاملة في الضفة والقطاع سواء الى مناطق ١٩٤٨ او الى الخليج ؟ ثم اليس هذا الاختلال هو النتيجة المنطقية للعلاقة الامبريالية التي تربط اسرائيل بالمناطق المحتلة ؟ وايضا : ما هو انعكاس ذلك الاختلال على موقف الطبقات الاجتماعية المختلفة (التي تحتل مواقع مختلفة في سلم الانتاج) من النضال الوطني الفلسطيني، وما هو في المقابل انعكاس ذلك على البرنامج السياسي الوطني ؟ هل يمكن القول مثلا ان تدهور القطاع الزراعي في المناطق المحتلة وما رافقه من تحويل الفلاحين الى « بروليتاريا » في قطاعات